مجلة دراسات اقتصادية | جامعة الجلفة | المجلد 18 / العـدد: 01 (2020)، ص 209- 219

تاريخ الاستلام: 2019/11/06 تاريخ القبول: 2020/03/21

إستراتيجية عمل الشركات متعددة الجنسيات

Multinationals business strategy

د. سنقرة عيشة *

docsandra17@gmail.com

جامعة الجلفة

(الجزائر)

ملخص:

يعد الهدف الأساسي من دراسة موضوع إستراتيجية عمل الشركات متعددة الجنسيات، هو إبراز أهم النشاطات التي يقوم بها هذا النوع من الشركات، وميادين ذلك وفق إستراتيجية عمل دقيقة تقوم أساسا على التنوع في الأنشطة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات، والأبعاد التنموية المدروسة وفق خطط تنبؤية ذات مسحة شاملة للاقتصاد العالمي ومرتكزا ته، مستعملة في ذلك آليات مختلفة من أجل السيطرة على مختلف أسواق المبيعات العالمية، واجتياح كلي للدول النامية من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح.

كلمات مفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات. الشركات - الاقتصاد العالمي

Abstract:

The main goal of studying the topic of the strategy of the work of multinational companies is to highlight the most important activities carried out by this type of company, and the fields of that according to an accurate work strategy based mainly on the diversity in the activities practiced by multinationals, and the developmental dimensions studied according to predictive plans with a survey Comprehensive of the global economy and its pillars, using various mechanisms in order to control the various global sales markets, and a total invasion of developing countries in order to achieve the greatest profit.

Key words: multinational companies. Companies - the global economy

المؤلف المرسل: سنقرة عيشة ، الإيميل: docsandra17@gmail.com

. مقدمة:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات وليدة النظام الرأسمالي والعولمة الاقتصادية، والانطلاق نحو الاقتصاد العالمي بكل أبعاده، وتشكل هذه الأخيرة الوجه المعولم للاستعمار الأوروبي الحديث في الدول النامية من أجل فرض سيطرة قراراتها بحجة نشر الاستثمار، وهي متنوعة ويمتد نشاطها إلى معظم دول العالم.

كما لا شك أنها عنصرا فعالا في المجال الحيوي للاستثمار بكل أنواعه، الصناعي والثقافي والفلاحي وحتى الاستثمار البيئي، فهي تمثل شبكة عنكبوتية بتوزيع فروعها داخل الدول المتقدمة أو النامية، وتتميز بسياسة احتكارها التكنولوجيا الحديثة، وتعتمد على التخطيط المنسق في ممارسة نشاطها.

المبحث الأول: نشاط الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات كيانا قانونيا ولد في ظل النظام الرأسمالي، وتنشط عبر العالم بموجب وسائل مختلفة، يرجع تاريخ ظهورها إلى القرن التاسع عشر أين بدأت الشركات الأمريكية والأوروبية بإقامة وحدات إنتاجية خارج مواطنها( ).

كما تجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قد قام بتعريف الشركات متعددة الجنسيات على أنها:<< تلك المنشأة التي تملك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر>>، وللتفصيل أكثر في هذا المبحث لابد من التطرق إلى المطالب الثالية:

المطلب الأول: أنواع الأنشطة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات: تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على إستراتيجية الاستثمار، وهي حجر الأساس في عملها وذلك في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح، مع تنوع وتغير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق الأهداف المنشودة، فهي تعتمد على سياسة مدروسة بتقنيات علمية، أي سياسة التخطيط المبرمج، تقوم بإنشاء فروع لها في بلد آخر وتحقيق هذا النشاط يعتبر ثمرة إستراتيجية( ).

الفرع الأول:نشاط الشركات متعددة الجنسيات على مستوى دولي: يعتمد نشاط الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الصناعات التي تتطلب درجة عالية من التكنولوجيا، وقدرات مالية ضخمة مثل الصناعات البترولية والبيتروكمياوية، والسيارات والالكترونيات، ناهيك عن التنوع الكبير في أنشطتها فضلا على زيادة درجة التكامل الرأسمالي الأفقي ، وتحقيق ارتباط ذا فعالية وتوزيع أنشطتها على مستوى عالمي، فالشركات متعددة الجنسيات ساهمت ولا تزال في زيادة درجة العولمة ونقلها ونشرها، والدليل على ذلك أنها اليوم تقوم بإنتاج نسبة كبيرة من إجمالي الناتج العالمي مما يجعلها تحتل المرتبة الرابعة بين الدول من حيث الأصول الاستثمارية الثابتة، والهدف هو تدويل النشاط الاقتصادي وتجانسه العالمي( ).

كما أصبحت هذه الشركات تهيمن على العديد من الصناعات، وخاصة تلك التي تلعب فيها التكنولوجيا الحديثة دورا كبيرا مثل صناعة الهواتف، الحاسبات الالكترونية والمعدات والأجهزة الصناعية.

الفرع الثاني: نشاط الشركات متعددة الجنسيات على مستوى الدول النامية: لقد أبدت الدول النامية رغبتها في تشجيع تدفق الاستثمارات إليها جراء افتقارها للرأس المال اللازم للتنمية، زيادة على حاجات تلك الدول للخبرات الفنية والإدارية التي تستلزمها التنمية.

فهي تستفيد من الاستثمار المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، وعلى الرغم من الهدف الأساسي للشركات بتعظيم أرباحها على المدى الطويل إلا أنها تقوم بتوسيع دائرة نشاطها أو تأمين استثمارها بصورة مستمرة، مما يترتب عليه جانبين أحدهما سلبي وآخر إيجابي بالنسبة للدول النامية وهي السمة الطبيعية لكافة المتغيرات الاقتصادية( ).

أما فيما يتعلق بمجال عمل الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية فالملاحظ أن هذه الأخير تنشط في مجال إنتاج المواد الأولية، والقطاع المصرفي والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية ، ولتجنب الدول النامية آثار المديونية للبنك الدولي فإن اللجوء إلى الاستثمار المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات أكثر أمانا وفائدة لهذه الدول.

من جانب أخر فإن انتكاس اقتصاد الدول النامية، وفشل مؤسساتها ومصانعها في تحقيق الإنتاج المطلوب لم يجعل أمامها خيارا سوى إعادة إحياء هذه المؤسسات عن طرق الخوصصة، وهو ما لجأت إليه العديد من الدول النامية في السنوات الأخيرة، وهو في نفس الوقت أتاح الفرصة أمام الشركات متعددة الجنسيات من أجل شراء هذه الشركات والمؤسسات والمصانع بالرغم من انخفاض نصيب الدول النامية من الاستثمارات المباشرة مقارنة بنظيرتها الدول المتقدمة، إلا أن سبب الاستثمار في الدول النامية يفوق ما عليه في الدول المتقدمة( ).

تشير الإحصائيات إلى أن الأمر قد بلغ خمسين شركة قد تم خصخصتها في الدول النامية سنة 1988م، وارتفعت إلى سبعمائة وخمسون شركة قيمتها أربع وعشرون مليار دولار عام 1994م، وتعتبر مصر من أسرع الدول في ذلك.

فبقيام الدول النامية بهذا الإجراء فقد حصلت حكوماتها على سيولة مالية في أشد الحاجة إليها وأعفت حكومات الدول النامية من مسؤولية توفير العديد من السلع، والخدمات اللازمة عن طريق استيرادها، ومن بين ما تم خصخصته السكة الحديدية بالأرجنتين.

يترتب على هذه الخوصصة تحسين كبير في الخدمات منها النقل، وزيادة القدرة التنافسية، كما تساعد على تحسين المستوى المعيشي، وذلك بتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، وأيضا من مميزاتها القضاء على البيروقراطية نسبيا وزيادة كفاءة الوحدات الإنتاجية.

فعملية الخوصصة التي انتهجتها معظم الدول تقوم على ثلاث أبعاد هي:

الرأسمال اللازم لشراء الأصول المتبقية.

الإدارة السليمة التي تقوم على أسس علمية.

التكنولوجيا العالمية الملائمة، وهي في الوقت نفسه تمثل الأركان الأساسية لنجاح عملية الخوصصة( ).

كما تجدر الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتوجيه إستراتيجيتها نحو الحصول على أكبر نصيب في أسواق الدول النامية، والسيطرة على الأسواق مما يؤدي إلى المنافسة فيما بينها الأمر الذي يصاحبه تنوع الإنتاج وتحسينه، مما يترتب على ذلك زيادة في الاستهلاك وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق سعي الشركات إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للدول النامية، ومن ثم تزيد الصادرات أو القيام بإنتاج للسلع وخدمات بديلة عن الواردات، وقد أكدت بعض الدراسات أن الاستثمار المباشر يساهم بشكل كبير في الارتقاء بالعنصر البشري بصورتين هما:

- التدريب داخل العمل وإرسال العامل للاكتساب الخبرات في الخارج.

- مساهمة غير مباشرة، حيث أن طابع الدولية للشركات وعملها يساهم في زيادة معدل النمو، وهو ما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدول( ).

المطلب الثاني: الآليات المعمدة من طرف الشركات لممارسة نشاطها: تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على عدة آليات لممارسة نشاطها منها:

الفرع الأول: إستراتيجيات تخطيطية: يتضمن هذا النوع من الآليات عدة استراتيجيا تخطيطية على النحو التالي:

أولا: سياسة الاحتكار: إذ تعاظمت قوة الشركات من خلال التخطيط لتوسيع هيمنتها على النفط والطاقة وصناعة السيارات، وقد امتد ذلك ليشمل الإنتاج العالمي( )، ويعتبر هذا سببا كافيا لتدعيم فكرة العقود والاتفاقيات، والتحالفات التي تمكنها من السيطرة على الأسواق العالمية، والتحكم في النسب العالية من المبادلات التجارية الدولية، طبقا للأسعار التي تحقق أقصى الفوائد( ).

ثانيا: سياسة احتكار الأسواق بالدول النامية: تقوم الشركات متعددة الجنسيات وبهدف السيطرة على الإنتاج بالتربع على الأسواق في الدول النامية من أجل منع المنافسة الخارجية، لينحصر الأمر في دائرتها فقط.

ثالثا: سياسة التحالفات الإستراتيجية: تعتبر من السيمات البارزة للشركات، إذ تقوم بالتحالفات الداخلية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية، ويسود ذلك الصناعات المتماثلة بدرجة أكثر( ).

غالبا ما يؤدي التحالف إلى الاندماج خاصة في مجال البحث العلمي والتطوير، ومن أمثلة ذلك التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات، والذي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى وهي: بول الفرنسية "pul" وتسل البريطانية "tsl" وسيمون "siemen " الألمانية( ).

رابعا: الإدارة الإستراتيجية: تعتبر بمثابة أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات بهدف تحقيق مساعيها والوصول إلى معدلات مرتفعة من المبيعات، والعائد من الربح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر وتعد هذه الخطط في المراكز الرئيسية( )، ومن بين ذلك دراسة التنبؤات والاحتمالات، إذ أن التخطيط الرشيد هو الذي يبنى على دراسة مستقبلية تحتوي على كل التغيرات والمستجدات التي تضمنها البنية الاستثمارية( ).

خامسا: سياسة العالمية: هناك العديد من المؤشرات التي تدل على تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، والعالمية في فرض منتوجاتها، إذ أن ثمانين بالمائة من مبيعات العالم تتم من خلالها، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية، والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على التجارة العالمية .

سادسا: اعتماد الشركات متعددة الجنسيات سياسة دراسة المناخ الاستثماري: تبين هذه السياسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والفنية التي تضمن نجاح مشروعاتها في ظل إستراتيجية معينة، وهو ما يسمى بالتخطيط المبرمج أو المدروس، أو دراسة الاحتمالات في ظل وجود الإمكانيات، سواء من ناحية الموارد المالية أو الموارد الأولية أو الطاقة البشرية، حيث تقوم الشركات بدراسات تفصيلية للمناخ الاستثماري في نطاق مشاريعها، خاصة المناخ الذي تتوفر عليه الدول المضيفة، وذلك بغية تجنيب مشاريعها المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، منها أخطار عدم القدرة على تحويل الأرباح إلى البلد الأم( ).

سابعا: سياسة ازدواجية الموطن: تعتمد على المركز الرئيسي، والذي عادة ما يكون في دولة متقدمة ويسمى بالشركة الأم، إضافة إلى الفروع الخارجية لها في أكثر من دولة( ) .

الفرع الثاني: استراتيجيات مالية: إن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على عدة استراتيجيات مالية في ممارسة نشاطها منها:

أولا: سياسة تضخيم رأسمال الاستثماري: تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على سياسة تضخيم رأس مالها من أجل توسيع نشاطها على نطاق عالمي، والتحكم في الإنتاج العالمي، وكذا لها القدرة على الهيمنة على تنقل رؤوس الأموال( ).

ثانيا: سياسة الإعفاءات الضريبية وإقامة مناطق حرة: تعتمد الشركات على سياسة الإعفاءات الضريبية على منتوجاتها، وتقوم هذه الشركات بوضع قواعد مبسطة لتحويل الأرباح للخارج، وهي من بين المحفزات إضافة إلى تأجيلها إن وجدت أو توقيفها.

المطلب الثالث: مختلف الضوابط التي تحكم نشاط الشركات متعددة الجنسيات: هناك مجموعة من الضوابط التي تنظم نشاط الشركات متعددة الجنسيات، من هذه الضوابط ما تعتمده هذه الأخيرة بنفسها من أجل ضمان حماية نشاطها، وتفعيل دورها، وهناك من الضوابط ما هو قانوني واتفاقي تلتزم به، نذكر من هذه الضوابط:

الفرع الأول: ضوابط إدارية: هناك عدة ضوابط إدارية تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات منها:

- اعتماد سياسة التخطيط سواء الإداري أو الاستثماري المحكم.

- سيطرة الشركة الأم على الفروع الخارجية لها من حيث الإدارة والتخطيط والرقابة وكذا اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف الشركة ككل.

- وجود الرقابة المركزية على جميع الفروع الإنتاجية، فلولا وجود الهيمنة لما توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث تظهر الخلافات ( ).

الفرع الثاني: ضوابط قانونية: هناك عدة ضوابط قانونية تحكم نشاط الشركات منها:

- إقرار مجموعة من القوانين والاتفاقيات متعددة الأطراف، مما يزيد من أهميتها في مواجهة الدول والحكومات التي تحاول التقليل من أرباحها، أو فرض قيود على تحويلاتها المالية.

- هناك من الشروط والظروف التي تضعها الدول المستقبلة لجذب أنواع محددة من استثمارات الشركات ومنه التقيد بهذه الشروط التي لابد وأن تعمل وفقها.

- ضرورة التقيد بإجراءات التحكيم عند توقيع الشركة على العقد، أي لابد أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والدولة المستقبلة في إطار الاستثمار نصا خاصا بإجراءات التحكيم، والذي يتم اللجوء إليه عند وجود خلافات( ).

- تعمل الشركات في إطار منظم لاستثماراتها، الأمر الذي يساهم في القفزة الحيوية لنشاطها، مما كان له انعكاسا سلبيا مباشرا على حرية الحركة والمرونة العالية لهذه الشركات في الاستثمار العالمي، واتساع النطاق الجغرافي لأنشطتها وتعدد القطاعات والمجالات الإنتاجية التي تعمل فيها، وبالتالي زيادة دورها في التنمية الاقتصادية للدول التابعة لها، وكذلك في الدول التي تنتقل للعمل فيها.